الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلنا ها على عدد
البطن الثاني ولم يقل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده لكونه الواقف
قال علي ولده وولد ولده فلو مر دخول اولاد من مات قبل الوقف فلو مر
نقض القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فماتوا واحد بعد واحد وكل ما
مات واحد ترك اولادا حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم
من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا
ليس قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة
قال انقض القسمة الاولى واورد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر
جماعتهم فاقسمها على عدد هم ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه
لولده لان الامر يؤول الى قوله وولد ولدي وكذلك لو مات جميع ولد
ولد الصلب ولم يبق منهم احد نظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية
انفس وكذلك كل بطن نصير لهم فانما تقسم على عدد هم ويبطل ما كان
قبل ذلك انتهى واخذ بعضهم بعض العصريين من الصور الثابتة وبان
حكمها ان الخصاف قايل بنقض القسمة في مثل مسئلة السبكي ولم تبايل
الفرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي وقف على اولاده ثم
اولاد هم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسئلة الخصاف وقف على
ولده وولد ولده بالواو ولا ثم فصد ر مسئلة الخصاف اقتضى
اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصد ر مسئلة السبكي اقتضى
عدم الاشتراك فالعول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا
والدليل على ان الخصاف يعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرناه
قال قلت فهل كان هذا القول عندك المعمول به وتركت قول

كلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد ولده ونسله
ابدا ما تناسلوا قال من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويخرج عنها
بنفسه لا بابيه فعلما بذلك وقسمنا الغلة على عدد هم انتهى فقد
افاد ان سبب نقض القسمة دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا كان
صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج كيف يقال بنقض القسمة
فان قلت صدق ان الخصاف صدرها بالواو ولكن ذكر بعد ما يفيد
معنى ثم وهو يفيد ترتيب البطن الاعلى فالشرط نعم لكن هو اخراج بعد الدخول
في الاول بخلاف التغيير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل
مع البطن الاول فكيف نصح ان يقسم له بكلام الخصاف على مسئلة
السبكي مع بنى القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين
متعارضين يعمل بالاول لما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر
فان كان هذا راى السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان
مذهب ان في رحمه الله هو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنص
الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك
لم يصح التعويل به على هذا فان من هنا العمل بالمتاخر منهما قال الامام
الخصاف انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب
في اخره على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال
قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه لم يمنع بيعه انتهى
فالحاصل ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد
اولاده ثم على ذريته ونسله طبقة بعد طبقة وبطنا بعد بطن بحجب
العليا السفلي على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)